

The British University in Egypt

BUE Scholar

Political Science

Business Administration, Economics and
Political Science

1-2017

The Impact of Arab Revolutions on Asia: A Study of Diffusion Theory

Mohammad El-Sayed Selim

Gamal M. Selim

Follow this and additional works at: https://buescholar.bue.edu.eg/poli_sci



Part of the [Asian Studies Commons](#), [International Relations Commons](#), and the [Near and Middle Eastern Studies Commons](#)

The Impact of Arab Revolutions on Asia: A Study of Diffusion Theory

Mohammed El-sayed Salim
Jamal Mohammed Salim

Abstract: This article addresses four main research questions; (i) do political phenomena diffuse from one region to another?; (ii) what are the main factors that determine its spatial and temporal diffusion?; (iii) what are the main consequences of such diffusion?; and (iv) why do revolutionary phenomena diffuse into democracies? To answer these questions, the paper reviewed the diffusion theory, presented its theoretical framework, and deduced from it eight hypotheses that evolved around the determinants of diffusion. The hypotheses were tested in the case of the diffusion of the Arab revolutions in Asia since 2011. Asia was chosen as the universe of analysis because most of its regions experienced a "democratic deficit," reminiscent of the Arab countries in which the Arab revolutions occurred. The paper identified the various forms of the diffusion of the Arab revolutions into Asian nations, and found that these revolutions diffused into some of these nations, albeit in different forms from those in the Arab countries. However, the devolution of the Arab revolutions into armed violence has limited their diffusion.

Keywords: Diffusion theory, Contagion theory, Democracy, Arab revolutions, Asia.

أثر " الثورات العربية " على آسيا: دراسة في نظرية الانتشار

محمد السيد سليم (*)

جمال محمد سليم (**)

ملخص: يجيب هذا البحث عن أربعة أسئلة، هي: هل تنتشر الظواهر السياسية بالفعل من إقليم إلى آخر؟ وما العوامل التي تحدد المدى المكاني والزمني للانتشار؟ وما آثار هذا الانتشار؟ ولماذا تنتشر الظواهر الثورية في النظم الديمقراطية؟ ويجيب البحث عن الأسئلة من زاوية نظرية الانتشار مع اشتقاق فروض من تلك النظرية لاختبارها في حالة انتشار ظاهرة " الثورات العربية " إلى آسيا، ومن ثم يعرض البحث لأصول نظرية الانتشار وتطبيقاتها وأدبياتها، مع عرض الإطار النظري لمفهوم الانتشار. ومن هذا الإطار اشتق ثمانية فروض تدور حول محددات انتشار الظواهر، واختبرت تلك الفروض في حالة انتشار ظاهرة " الثورات العربية " في الدول الآسيوية منذ سنة 2011. وقد اختيرت آسيا؛ لأن معظم أقاليمها يمر بمرحلة "نقص ديمقراطي" يشبه ما كان حادثاً في الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات. ومن ثم حدد البحث أشكال انتشار الثورات العربية في مختلف الأقاليم الآسيوية، وخلص إلى أن تلك الثورات انتشرت في بعض الدول الآسيوية ولكن بشكل مختلف نسبياً عما حدث في بلاد تلك الثورات، كما أن اندلاع العنف المسلح في تلك البلاد قد حد من جاذبيته للآسيويين، ومن ثم حد من انتشاره.

المصطلحات الأساسية: نظرية الانتشار، نظرية العدوى، الديمقراطية، الثورات العربية، آسيا.

المقدمة:

لعل من أهم التفسيرات التي طرحها بعض الباحثين لفهم الظواهر الاجتماعية والسياسية هو ذلك التفسير الذي ينطلق من مقولة انتشار تلك الظواهر من مكان إلى آخر بافتراض توافر شروط معينة فيما يشبه علاقة الدومينو؛ حيث لا تظل الظاهرة في مكانها الجغرافي ولكنها تنتقل إلى أقاليم أخرى. ومن ثم فإن تفسير الظواهر لا

(*) أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

(**) مدرس بقسم العلوم السياسية، جامعة بورسعيد، والجامعة البريطانية في مصر. gmselem@gmail.com

يقتصر على بيئتها المحلية وإنما يشمل أيضاً "المصدر" الخارجي الذي تأثر به حدوث الظاهرة.

طرح هذا التفسير أولاً في مجال انتقال المخترعات التكنولوجية، ولكنه ظهر بعد ذلك في ميدان العلوم الاجتماعية، خاصة بعد انتباه الباحثين إلى أن هناك ظواهر سياسية تنتشر من إقليم إلى آخر في خلال فترة زمنية وجيزة، وأخرى لا تنتشر. كما أن الانتشار يأخذ أشكالاً مختلفة لا يعرف على وجه الدقة محدداتها ولا نتائجها. ومن ثم، انتقل البحث في الانتشار من مجال المخترعات التكنولوجية إلى مجال الظواهر السياسية. ومما زاد من هذا الاهتمام انتشار "الموجة الديمقراطية" بعد نهاية الحرب الباردة، وانتشار "الثورات العربية" بين الدول العربية وبينها وبين الدول الأخرى. ويركز هذا البحث على فهم ظاهرة الانتشار ومحدداتها ونتائجها مع التطبيق على حالة انتشار الثورات العربية إلى دول القارة الآسيوية ابتداء من سنة 2010.

يبدأ البحث بعرض الأسئلة البحثية ثم عرض الإطار الفكري لنظرية الانتشار، بما في ذلك أصول النظرية وتطبيقاتها، وأدبياتها، والسوابق التاريخية للانتشار، ثم تعريف مفهوم الانتشار ومحدداته، وصولاً إلى الفروض المشتقة منه، ثم نحدد مظاهر انتشار الثورات العربية في آسيا، ومن خلال اختبار الفروض في الحالة الآسيوية، سنحاول تحديد العوامل الرئيسة التي أدت إلى الانتشار.

أولاً - أسئلة الدراسة:

يجيب هذا البحث عن أربعة أسئلة، هي: هل تنتشر الظواهر السياسية بالفعل من إقليم إلى آخر؟ وما العوامل التي تحدد المدى المكاني والزمني للانتشار؟ وما آثار هذا الانتشار؟ ولماذا تنتشر الظواهر الثورية في النظم الديمقراطية؟ ويجيب البحث عن الأسئلة من زاوية نظرية الانتشار مع اشتقاق فروض من تلك النظرية لاختبارها في حالة انتشار "الثورات العربية" في آسيا. وبالتحديد يسعى إلى تبين تبين حد انتشار الثورات العربية إلى الدول الآسيوية، والعوامل التي أدت إلى انتشارها في دول آسيوية معينة وعدم انتشارها في دول أخرى، وذلك من خلال الإطار الفكري لنظرية الانتشار، الذي قمنا بتأصيله لكي نستنبط منه فروضاً قابلة للاختبار في الإطار العربي - الآسيوي، ومن ثم يرمي البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف، الهدف الأول هو فهم الجدل حول انتشار الثورات العربية وحدوده في ضوء مقولات نظرية الانتشار، والهدف الثاني تحديد العوامل الأهم التي تؤدي إلى انتشار

الظاهرة السياسية من إقليم إلى آخر. أما الهدف الثالث هو فهم حركات بعض النظم السياسية الآسيوية التي شهدت انتشاراً للثورات العربية، وبخاصة لماذا تنتشر الثورات في دول يغلب عليها الطابع الديمقراطي؟.

ثانياً – الإطار الفكري لنظرية الانتشار:

ترجع أهمية البحث في نظرية الانتشار إلى أنها توفر إطاراً فكرياً يمكننا من استشراف احتمال انتشار الظواهر من دولة إلى أخرى، وأنماط الانتقال وآلياته ونتائجه، وهو ما سيتضح من خلال اختبار الفروض المطروحة في البحث والمشتقة من أدبيات نظرية الانتشار، كما أنها تمكننا من معرفة حدود تأثير الديمقراطية على الاستقرار السياسي. فإذا كان النظام السياسي ديمقراطياً، فلماذا تنتشر فيه الاحتجاجات السياسية الثورية خارج الأطر الدستورية؟

1 – أصول نظرية الانتشار وتطبيقاتها:

يعتبر مفهوم الانتشار من المفاهيم التي ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على يد عالم الاجتماع الفرنسي جابرييل تارد، ثم عالم الأنثروبولوجيا الألماني فريدريك راتزل. وقد زاد الاهتمام بالمفهوم في الولايات المتحدة في الربع الأول من القرن العشرين في إطار دراسة انتشار التكنولوجيا الزراعية الجديدة بين المزارعين الأمريكيين. وكان السؤال هو كيف تنتشر التكنولوجيا الزراعية من مزارعين إلى مزارعين آخرين. وفيما بعد دخل مفهوم الانتشار في دراسات علوم الاتصال والتسويق والتنمية والرعاية الصحية. ولكن إيفريت روجرز كان أول من حول مفهوم الانتشار إلى نظرية متكاملة أسمى "نظرية انتشار المخترعات"، Diffusion of Innovations Theory حينما نشر كتابه بعنوان، "انتشار المخترعات" سنة 1962. كان اهتمام روجرز منصباً على دراسة لماذا ينتشر اختراع تكنولوجيا من مكان إلى آخر وبسرعات متفاوتة؟ وما آليات الانتشار؟ وبين أي جماعات ينتشر الاختراع أولاً؟ عرف روجرز الانتشار بأنه "عملية ينتقل فيها اختراع معين عبر الزمن من خلال قنوات اتصال معينة"، وقدم نموذجاً لعملية انتشار المخترعات يشمل الوعي بوجود الاختراع، ووجود الدافع لاستعماله، ووجود قنوات اتصال لنقل الاختراع وغيرها (Rogers, 1962: 5-10). وفيما بعد زادت دراسات الانتشار ودخلت مجال علم السياسة، ولا سيما ما يتعلق بانتشار "المخترعات المؤسسية" والسياسات الناجحة من دولة إلى أخرى. وفي التحليل الأخير توصلت أدبيات النظرية

إلى خمسة محددات لانتشار الاختراع التكنولوجي والمؤسسي، وهي: (1) الميزة النسبية للاختراع؛ فكلما بدا الاختراع على أنه يتمتع بميزة نسبية على الاختراعات أو الأفكار التي سيحل محلها، زادت سرعة انتشاره، (2) مدى توافق الاختراع مع القيم السائدة في المجتمعات التي يحتمل أن ينتشر فيها، (3) مدى تعقيد الاختراع، فكلما كان الاختراع ميسراً في استخدامه زاد احتمال انتشاره، (4) إمكانية اختبار الاختراع قبل استعماله، فكلما كان الاختراع قابلاً للاختبار من الجمهور الذي يحتمل أن ينتشر إليه، زاد احتمال انتشاره بينهم، (5) وإلى أي حد يقدم الاختراع فوائد إيجابية للجمهور الذي يمكن أن ينتشر إليه الاختراع⁽¹⁾.

2 - أدبيات نظرية الانتشار:

كان أول من درس نظرية الانتشار في إطار علم العلاقات الدولية هو جيمس لوتز، في دراسة رائدة قدمها إلى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية المنعقد في تورنتو سنة 1977، ثم نشرها في عام 1989. وفي تلك الدراسة بحث لوتز ظاهرة الانتشار، وعرفها بأنها انتقال الظاهرة من موقع نشأتها إلى مواقع مجاورة. وطبق المفهوم على ثلاث حالات هي: التطورات غير الدستورية في أوروبا ما بين عامي 1922، و1936، وانتشار ظاهرة الحزب الواحد في إفريقيا منذ سنة 1955، والانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء بعد سنة 1960. وقد وجد لوتز أن تلك الظواهر قد انتشرت بالفعل، وأن القرب الجغرافي والتشابه الثقافي كانا من عوامل الانتشار (Lutz, 1989). وفي العقد الأخير من القرن العشرين زاد الاهتمام بظاهرة الانتشار نتيجة لشيوع عمليات التحول الديمقراطي بعد الحرب الباردة، وهو ما أسماه هنتنجتون "الموجة الثالثة للديمقراطية" (Huntington, 1991). وقد وجد دارسو النظرية أن هذا الانتشار يتم من خلال قنوات اتصال يتم من خلالها نقل المعلومات من إقليم إلى آخر؛ مما يؤثر على أفكار مواطني البلاد الأخرى وتوقعاتهم؛ ومن ثم يدفعهم إلى "تقليد" العملية الديمقراطية (Markoff, 1996; Whitehead, 2001). ولذلك ظلت الأدبيات الغربية مقصورة على ظاهرة الانتشار الديمقراطي، ولم تتوسع لكي تدرس انتشار ظواهر أخرى، مثل العولمة أو الثورة. كان السؤال المحوري في الأدبيات الغربية هو: ما العوامل التي تؤدي إلى انتشار الديمقراطية من بلد إلى آخر. وفي الإجابة

Diffusion of Innovations Theory," <http://sphweb.bumc.bu.edu/otlt/MPH-Modules/SB/SB721-Models/SB721-Models4.html> (1)

عن هذا السؤال ركز ماركوف على أثر وسائل الإعلام في انتشار الديمقراطية (Markoff, 1996)، بينما اعتبر كوبشتين ورايلي أن القرب الجغرافي بين منشأ الظاهرة ومكان انتشارها هو العامل الأهم المحدد لانتشارها (Kopstein and Reily, 2000). كما أشار أوهلن إلى دور تصورات ورؤى شعوب البلاد التي يحتمل أن تنتشر فيها الظاهرة لمدى إيجابية أو سلبية الظاهرة التي قد يقبلون انتشارها بينهم، فقالوا: إن خصائص الدولة المستقبلية مهمة في تحديد الانتشار. ويقصد بذلك أثر الميراث التاريخي والثقافي للدولة المستقبلية على ميل الشعب إلى قبول الظاهرة. فأفراد المجتمع يقومون بتفسير الظاهرة في ضوء تصوراتهم ورؤاهم، وهو ما يتحدد في ضوء الذاكرة التاريخية والثقافية للمجتمع التي تقوم بتنقية المعلومات الواردة من الخارج وإعادة تفسيرها بما ينسجم مع ذاكرة المجتمع (Uhlen, 1993).

يمكن القول إن البحوث العربية في مجال انتشار الظواهر محدودة كما أنها ارتكزت على الأطر الفكرية التي طورتها الأدبيات الغربية. فلم نرصد سوى بحثين حول ظاهرة الانتشار لفاطمة الشاعر، وجمال سليم وداليا رشدي. أما بحث الشاعر فهو رسالة دكتوراه أجزت من جامعة القاهرة عن انتشار الظواهر من إقليمي جنوب شرقي آسيا وجنوبي آسيا إلى إقليم الخليج العربي. وقد استندت الباحثة إلى الإطار الفكري الذي طوره لوتز، والسابق الإشارة إليه، ولكنها طبقت في مجال مختلف هو انتشار ظواهر الإرهاب، والمخدرات، وغسيل الأموال، وتدهور البيئة. ووجدت أن تلك الظواهر قد انتقلت من الإقليمين إلى إقليم الخليج العربي. كما وجدت أن هناك عاملين حددا سرعة الانتشار هما أهمية الظاهرة، والتفاعلات السابقة بين الإقليم الذي وقعت فيه الظاهرة والأقاليم الأخرى. فكلما كانت الظاهرة ذات أهمية في النظم السياسية أو العلاقات الدولية، زاد احتمال انتشارها. كذلك كلما كانت هناك تفاعلات سابقة بين الإقليم الذي نشأت فيه الظاهرة والإقليم المجاور، زاد احتمال انتشار الظاهرة أيضاً (الشاعر، 2009). بالنسبة للبحث الثاني فقد استند أيضاً إلى الأدبيات الغربية، ولكنه تناول انتشار الطائفية في البلاد العربية بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003؛ فقد اتبعت الولايات المتحدة في العراق عدة سياسات كرست الطائفية السياسية في الدولة من خلال إعادة بناء نظام الحكم على أسس شيعية - سنية - كردية. ولم تقتصر الظاهرة على العراق، ولكنها سرعان ما انتشرت في الدول العربية الأخرى؛ حيث أصبح مشهد الصراع الشيعي - السني هو أحد المشاهد الرئيسية في السياسة العربية سواء داخل الدول العربية أو بينها، أو بينها وبين

إيران. وقد حدد الباحثان ثلاثة عوامل تحدد انتشار الظاهرة، هي: مصدر الظاهرة، إذ تنتشر الظواهر بين الأقاليم المتشابهة ثقافياً، واتسام الدولة المستقبلية بتوافر الشروط أدى إلى حدوث الظاهرة في الدولة مصدر الظاهرة، وأخيراً، سرعة انتقال المعلومات من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة (سليم ورشدي، 2013). ومن ثم، فالبحوث العربية في موضوع الانتشار شديدة الندرة، وركز بحث واحد منها فقط على ظاهرة سياسية هي الطائفية السياسية في الوطن العربي، ولم يتناول أي منها انتشار الظاهرة الثورية.

3 - السوابق التاريخية للانتشار وأبعاده الفكرية:

قبل أن ندلف إلى الحديث عن تأصيل نظرية الانتشار، يجب الإشارة إلى أن ظاهرة الانتشار ليست ظاهرة حديثة؛ إذ إن هناك سوابق تاريخية للانتشار لم يتلفت إليها الباحثون في حينها ولكنها شكلت فيما بعد المنطلق الذي حفز الدارسين على الاهتمام بالظاهرة. فالظاهرة ليست جديدة. والجديد هو الاهتمام بتأصيلها أكاديمياً.

لعل أول خبرات الانتشار التي لفتت نظر الباحثين هي الخبرات الأوروبية والإفريقية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكان أولها "ثورة يوليو" في 26 يوليو سنة 1830، التي حدثت في فرنسا ضد الملك شارل العاشر، والتي أدت إلى إقامة ملكية دستورية. وكان لها آثار انتشارية في أوروبا؛ ففي خلال شهر انتقلت إلى بلجيكا؛ مما أدى إلى استقلالها عن هولندا، وفي نوفمبر امتدت إلى بولندا، ولكنها لم تنجح في إنهاء الحكم الروسي. أما ثانيها فكان الثورة الفرنسية في 23 فبراير سنة 1848 ضد الملك لويس فيليب، وانتشرت في معظم أوروبا في السنة نفسها، بل وصلت آثارها الانتشارية إلى النمسا والولايات الألمانية، والولايات الإيطالية، والدانمرك، والمجر، وسويسرا، وبولندا، وبلجيكا وغيرها. وكان من أهم تلك الآثار سقوط المستشار مترنيخ، مستشار النمسا. وقد تم ذلك في مدى زمني ما بين 23 فبراير و6 نوفمبر من العام نفسه، وهو التطور الذي أسمى فيما بعد "ربيع الأمم"، وكان ثالث تلك الخبرات سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا مع سقوط النظام الشيوعي في بولندا في 4 يونيو سنة 1989؛ حيث انتشر هذا السقوط في كل دول شرقي أوروبا حتى 16 ديسمبر من السنة ذاتها حين اندلعت الثورة في مدينة تيميشوارا في رومانيا فيما عرف باسم "خريف الأمم". وفي القرن العشرين انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية ونظم الحزب الواحد في إفريقيا. وقبل ذلك

انتشرت في غربي إفريقيا في القرن التاسع عشر ظاهرة الإمارات الجهادية في إفريقيا تائراً " بخلافة سوكتو " التي أسسها عثمان بن فودي في شمالي نيجيريا سنة 1808. ومن أهم تلك الإمارات إمارة ماسينا في وادي النيجر، وإمارة توكولير في السنغال، وإمارة آداماوا في نيجيريا، وغيرها من عشرات الإمارات التي تأسست على مفهوم الجهاد. وفي القرن الحادي والعشرين انتشرت الثورات من تونس إلى مصر في أعقاب سقوط نظام بن علي في تونس في 14 يناير سنة 2011، ومنها إلى عدة دول عربية فيما أصبح ظاهرة أسميت بـ " الربيع العربي ". ولكن محصلة هذا " الربيع " كانت سلبية على الأقل في المدى المتوسط. كما امتد الانتشار لكي يشمل دولاً آسيوية مجاورة، وإن كان بشكل أقل حدة مما حدث في الوطن العربي. فإذا كان الانتشار ظاهرة تاريخية قائمة، فإنه يتعين أن نحدد أبعادها أولاً ثم محدثاتها. ومن ذلك ننطلق إلى حالة انتشار الثورات العربية.

يمكن تعريف الانتشار بأنه " الانتقال الطوعي والمقصود والسببي لعمليات التغيير السياسي والاجتماعي التي تقدم نموذجاً إيجابياً لمستقبلي الظاهرة، وذلك من الأقاليم التي تنشأ فيها الظاهرة إلى تلك التي تقتقر إلى وجودها، سواء تم الانتقال لكل أبعاد العملية أو لتفريعات عنها، وذلك في فترة زمنية وجيزة نسبياً وفي شكل تسلسل سببي ". يتضمن هذا التعريف عدة أبعاد لمفهوم الانتشار. **البعد الأول** هو أنه يتضمن " انتقالاً " للظاهرة من إقليم جغرافي إلى آخر سواء داخل الدولة أو عبر الحدود. فالظاهرة لا تبقى في مكان نشأتها. أما **البعد الثاني** فإنه ينصرف إلى أن الانتقال ليس إكراهياً؛ أي أنه لا يحدث من خلال " تعمد " نقل الظاهرة، كأن تسعى دولة إلى تصدير نموذجها الثوري. ومن ثم يمكن التمييز بين انتشار الظاهرة من ناحية، وتصديرها من ناحية أخرى. فتصدير الظاهرة يعني تعمد دولة معينة نقل خبرتها بأساليب إكراهية أو تحريضية إلى دول أخرى، كما فعلت الثورة البلشفية في بعض مراحلها التروتسكية، أو الثورة الإيرانية بعد اندلاعها مباشرة سنة 1979. وتدل الخبرة التاريخية على أن خبرات تصدير الثورة قد فشلت، بل أدت إلى نتيجة عكسية، أما الانتشار فإنه يحدث بشكل " طوعي " نتيجة قوة النموذج الذي يقدمه التغيير السياسي الأصلي لمستقبلي الظاهرة. صحيح أن الدولة التي نشأت فيها الظاهرة قد تقصد انتشارها في دول أخرى، كما حدث في حالة الاتحاد السوفييتي خلال المراحل الأولى لحكم ستالين منذ سنة 1928؛ حيث كان الشعار الستاليني هو " الاشتراكية في بلد واحد ". وكان يقصد

بالشعار في أحد جوانبه أن بناء نموذج اشتراكي قوي في الاتحاد السوفييتي سيدفع الدول الأخرى إلى تقليده. ولكن هذا الشعار لم يتضمن أي جوانب تتعلق بتصدير الاشتراكية عمداً. ومن ثم، فالانتشار يقوم به المستقبلون بشكل طوعي؛ لأنهم وجدوا في الظاهرة محل الانتقال بعداً إيجابياً يفيدهم. ولذلك لا يعد تطبيق النظم الشيوعية في شرقي أوروبا بين عامي 1945 و 1948 بمثابة انتشار للظاهرة الشيوعية؛ لأن الجيش السوفييتي هو الذي أشرف على هذا التطبيق. صحيح أنه كان للجيش قوى سياسية محلية مولية تتمثل في الأحزاب الشيوعية المحلية، ولكن من دون وجود هذا الجيش ما انتشرت الظاهرة الشيوعية في شرقي أوروبا. كما لا يمكن اعتبار "الثورات الملونة" المتتالية التي حدثت ما بين عامي 2000 و 2010 في عدد من الدول - مثل أوكرانيا، وجورجيا وغيرها - بمثابة انتشار؛ لأن معظمها كان مدفوعاً ومخططاً له من قوى غربية خارجية. ويقودنا ذلك إلى **البعد الثالث** ومؤداه أن الانتشار ظاهرة عمدية ومقصودة ممن استقبلوها، كما أنها لا تتم بشكل تلقائي. وفي هذا الصدد تختلف ظاهرة الانتشار عن ظاهرة العدوى (Contagion)، وهي ظاهرة تشير إلى انتشار الظواهر بشكل "تلقائي"، بينما يعني الانتشار انتقال الظواهر بشكل واع ومقصود. كذلك فإن العدوى تتضمن انتشار الظواهر السلبية مثل انتشار الأمراض والإرهاب. ومن ذلك انتقال ظاهرة الطائفية السياسية من العراق إلى محيطه العربي في أعقاب الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق في سنة 2003. بعبارة أخرى، العدوى تتضمن انتقالاً تلقائياً أشبه ما يكون بانتقال عدوى مرض من إقليم إلى آخر، كما أنها تتضمن انتشار ظاهرة سلبية، بينما يشير الانتشار إلى انتقال ظاهرة يعتبرها مستقبلوها إيجابية. كيف يمكن التمييز بين الظاهرة الإيجابية والظاهرة السلبية؟ المعيار هو رؤية المستقبلين للظاهرة؛ فقد يرى المستقبلون أن نظام الحزب الواحد ظاهرة إيجابية يمكن من خلالها تعبئة طاقات المجتمعات في مرحلة البناء بعد الاستقلال، ومن ثم تنتشر ظاهرة الحزب الواحد، على الرغم من أن البعض قد يعتبرها ظاهرة سلبية. أما **البعد الرابع**، فهو أن الانتشار يحدث من مناطق نشأة الظاهرة إلى مناطق غيابها بشرط وجود العوامل التي أدت بالأساس إلى نشأتها. ولذلك نلاحظ أنه عندما اندلعت الثورات العربية فإنها لم تمتد إلى بلاد آسيوية كانت تمر بالفعل في مرحلة التطور السياسي الاحتجاجي، مثل تايلاند، التي كانت تشهد مظاهرات منذ 14 مارس سنة 2010، قام خلالها المتظاهرون باحتلال الميادين الكبرى، كما حدث في الحالة العربية. كذلك لم تمتد الثورات العربية إلى

إندونيسيا؛ لأنه كان قد أقصي نظام سوهارتو منذ عام 1998. بل توقع الإندونيسيون أن تنتشر الخبرة الثورية منهم إلى العرب، وليس العكس. ومن ذلك نخلص إلى البعد الخامس، وهو أن الانتشار ظاهرة سببية؛ أي أنه حدث بسبب حدوث الظاهرة الأصلية في بلد المنشأ. فالانتشار يعني وجود علاقة سببية بين الظاهرة الأصلية وأصدائها في مكان أو أماكن الانتشار. فمن دون حدوث "الظاهرة المسببة" ما حدثت "الظاهرة النتيجة". أما إذا حدثت الأخيرة من دون حدوث الأولى أو مستقلة عنها، فإنه لا يوجد انتشار. كما أن تشخيص التطور السياسي بأنه انتشار يلزم ألا يأتي في شكل حدوث "الظاهرة الأصلية"، زمنياً، قبل الظاهرة النتيجة، وإنما أيضاً في شكل أنه لو لم تحدث الظاهرة الأصلية لما حدثت الظاهرة النتيجة. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الانتشار السببي والانتشار الظرفي. الأول هو الانتشار الناشئ عن حدوث الظاهرة الأصلية، أما الثاني فهو الانتشار الذي حدث في الوقت ذاته ولكن بمحض الصدفة ولمجرد التتابع الزمني. فقد يحدث تطوران في إقليمين مختلفين في آن واحد دون أن يكون ثمة علاقة بينهما. فقد وقعت أحداث السلام السماوي في بكين في 4 يونيو سنة 1989، وفي اليوم نفسه سقط النظام الشيوعي في بولندا، ولكن لا يمكن القول إن ثمة علاقة سببية بين التطورين. فالانتشار هنا ظرفي وليس سببياً. وسنعود إلى هذا البعد حينما ندرس الروابط السببية بين الثورات العربية وأشكال انتشارها في آسيا. أما البعد السادس فهو أن الانتشار قد يشمل كل أبعاد الظاهرة الأصلية، وقد يقتصر على أجزاء أو أشكال معينة منها. فقد تحدث ثورة في دولة معينة تؤدي إلى تغيير النظام السياسي، ثم تنتشر هذه الثورة في محيطها الإقليمي دون أن تؤدي إلى تغيير مماثل، وإنما إلى تحولات سياسية تضمنتها الثورة الأولى. فالانتشار ليس مجرد محاكاة نمطية للعملية الأصلية وإنما هو استقبال لكل الظاهرة أو بعض أجزائها. ومن ثم فقد تنتشر الثورة من دولة إلى أخرى، دون أن تحدث ثورة في الدولة الأخيرة على غرار ما حدث في الدولة الأولى، وإنما يحدث تطورات ثورية مشابهة، ولكنها ليست مماثلة لها تماماً. أما البعد السابع فهو أن الانتشار يحدث في فترة زمنية وجيزة نسبياً. ويعتمد طول فترة الانتشار على طبيعة الظاهرة التي تنتشر. فالتطورات الثورية، والمتعلقة بمقاومة الأنظمة الاستبدادية تنتشر في خلال فترة زمنية قصيرة؛ لأنها تخلق زخماً قوياً سرعان ما يمتد إلى مناطق أخرى. ومن ذلك مثلاً أثر انتحار الشاب التونسي بوعزيزي احتجاجاً على الظلم الاجتماعي للنظام التونسي في اندلاع

الاحتجاجات في جميع أنحاء تونس، وأثر الثورة الفرنسية سنة 1848 على حدوث تطورات ثورية في باقي الدول المجاورة في السنة نفسها. ومن ثم فالانتشار الذي يحدث على فترة زمنية طويلة لا يعد انتشاراً بالمعنى المفهومي للمصطلح؛ لأن التطورات نفسها قد تحدث في عدة دول نتيجة عوامل داخلية بحتة؛ ففي حالة الصين مثلاً امتد أثر الثورات العربية في فترة زمنية وجيزة، ولكن بعد نحو ثلاث سنوات على تلك الثورات وقعت أحداث مماثلة في هونغ كونج، وهي لا يمكن اعتبارها "انتشاراً" للثورات العربية؛ لأن زخم هذه الثورات كان قد انتهى.

وأخيراً، فإن من الأهمية بمكان أن نميز بين انتشار الظاهرة وبين النتائج النهائية للانتشار. فقد تنتشر الظاهرة من دولة إلى أخرى، ولكن المحصلة النهائية للانتشار قد تكون مخالفة للظاهرة الأصلية. ومن ذلك أن يؤدي انتشار الاحتجاجات السياسية في دولة إلى إحكام السلطة الحاكمة فيها قبضة يدها على تلك الاحتجاجات لمنع تكرارها، ومن ثم تكريس الاستبداد، وقد حدث ذلك في الثورات التي حدثت في أوروبا ابتداءً بفرنسا؛ حيث حدثت ثورة على حكم أسرة بوربون في يوليو سنة 1830 نتيجة للممارسات الاستبدادية للملك شارل العاشر. وقد أدى ذلك إلى اشتداد عود الحركات التحررية في باقي أنحاء أوروبا، ولكنها فشلت لاتخاذ دول التحالف المقدس إجراءات صارمة، كما حدث في دول آسيا الوسطى؛ حيث إن الثورات العربية أدت في النهاية إلى تكريس الاستبداد السياسي في تلك الدول؛ إذ حرصت الحكومات على اتخاذ إجراءات تسلطية تضمن عدم تكرار الاحتجاجات (Malashinko, 2013).

في هذا الإطار رصد الباحثون عدة عوامل تحدد مدى واتجاه عملية الانتشار. العامل الأول هو القرب الجغرافي من مصدر الظاهرة محل الانتشار؛ حيث يوضح الدارسون أن المجتمعات الإنسانية تميل بشكل أكبر إلى تقليد أو التأثر بالخبرات السياسية والاجتماعية في الأقاليم القريبة جغرافياً عنها في الأقاليم البعيدة. فالظواهر تنتشر لدى الجيران أكثر من غيرهم (Lankina and Getachew, 2006). أما العامل الثاني فهو مدى التشابه الثقافي بين المجتمعات. فالظواهر تنتقل من مجتمع معين إلى المجتمعات المشابهة لها في الخصائص الثقافية واللغوية والدينية، وهذا ما يفسر انتقال الظواهر السياسية والاجتماعية بشكل أكبر وأسرع في الأقاليم القريبة ثقافياً منها في الأقاليم التي لا يجمعها تشابه ثقافي. فالظاهرة تنتشر في الأغلب بين الشعوب المتشابهة ثقافياً؛ حيث تستطيع تلك الشعوب أن

تفهم معنى الظاهرة وآثارها عليها. ولكن أدبيات العلاقات الدولية تتوقع أن التشابه الثقافي لا ينتج بمفرده أثراً حاسماً إلا بالتوافق مع عوامل أخرى كنمط التفاعلات السابقة (سليم، 2013: 285-286). أما العامل الثالث فهو وجود تفاعلات سابقة بين الدولة التي نشأت فيها الظاهرة والدول الأخرى التي يحتمل أن تستوعب انتشارها، خاصة إذا كانت تلك التفاعلات ذات طابع تعاوني. فالتفاعلات السابقة تدعم عامل التشابه الثقافي في اتجاه زيادة قدرة الشعوب على فهم الآثار المحتملة للظاهرة المرشحة للانتشار. وتزيد أهمية تلك التفاعلات إذا كانت إيجابية. وعلى سبيل المثال إذا نشأت ظاهرة سياسية مهمة في إسرائيل، فإنها لن تنتشر في الدول العربية؛ لأن التفاعلات السابقة مع تلك الدولة سلبية.

ولا تكفي التفاعلات الإيجابية السابقة كعامل يؤثر في حدوث وتحفيز انتشار الظاهرة، ولكن الأهم منه عامل رابع هو أن يتوافر في الدول والأقاليم المرشحة لانتشار الظاهرة بها ظروف مشابهة لتلك التي أدت إلى حدوثها في الدولة أو الإقليم الذي نشأت فيه الظاهرة. فالظاهرة لا تنشأ في فراغ وإنما في ظل شروط معينة. فإذا توافرت تلك الشروط في أقاليم معينة، فإن ذلك يمهد الطريق لانطلاق عملية الانتشار فيها. فالتحول الديمقراطي ينشأ في ظروف الاستبداد السياسي. ومن ثم لا يتصور انتشار هذا التحول في دولة ديمقراطية بالفعل، وإنما يتم الانتشار في دولة تتسم أيضاً بالاستبداد السياسي. وتتحدد قوة الانتشار بمدى قوة ترسخ الظاهرة الديمقراطية في تلك الدولة. فإذا كانت عناصر الديمقراطية غير مكتملة، فإن احتمال الانتشار يصبح وادياً إلى حد كبير. كذلك، إذا كانت الظاهرة المرشحة للانتشار ناشئة عن التفاوت الاقتصادي، بينما لا يوجد تفاوت اقتصادي في الأقاليم المرشحة لاستقبالها، فإن الانتشار لن يحدث. كذلك، فإن الظواهر المهمة في حياة الشعوب هي الأكثر ترشحاً للانتشار من الظواهر الهامشية. ويقصد بالظواهر المهمة تلك التي تؤثر في قدرة الشعوب على مواجهة العقبات وتلبية متطلبات الحياة الكريمة. وبالطبع، فإن ما هو مهم في حياة شعب، قد لا يعد كذلك في حياة شعب آخر. فالأهمية مسألة نسبية. ولعل ذلك ما يفسر انتشار موجة التحول الديمقراطي لدى شعوب معينة، مقابل عدم انتشارها لدى شعوب أخرى قد لا ترى في هذا التحول فائدة، وقد ترى أنه يعرضها لخطر التفكك السياسي. أما العامل الخامس فيتمثل في قدرة المعلومات على الانتقال من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة؛ حيث يرتبط أثر الانتشار بقدرة وسائل الإعلام على إتاحة المعلومات حول الأحداث

الخارجية ونشرها. فقد أدت تلك الوسائل دوراً رئيساً في انتشار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي إلى دول عديدة في أوروبا وآسيا وإفريقيا؛ لما لها من تأثير واضح على ازدياد الوعي السياسي لأفراد المجتمع خارج إطار الإعلام الرسمي للدولة، وكذلك تمكين أفراد المجتمع من تعرف خبرات التحول الديمقراطي الناجحة في الدول الأخرى (Carty, 2010; Kellner, 2004; Longman, 2005).

ويمكن أن نضيف إلى نظرية الانتشار بعداً إضافياً يتعلق باتجاه حدوث الانتشار. ولهذا الاتجاه بعدان، الأول: أبدأ الانتشار من الدول الكبرى متجهاً نحو الدول الصغرى أم بالعكس؟ أم أنه يحدث في الاتجاهين؟ أم أنه يحدث بين الدول المتماثلة في القوة؟ أي من الدول الصغرى إلى الدول الصغرى الأخرى، أو من الدول الكبرى إلى الدول الكبرى الأخرى؟ إذا تأملنا أدبيات أثر حجم الدولة على سلوكها الدولي، يمكن أن نستخلص أن الانتشار يحدث غالباً من اتجاه الدول الكبرى إلى الدول الصغرى أو بين الدول الصغرى. فالدول الصغرى "تقلد" الدول الكبرى لعدة أسباب، أهمها أن معظم الظواهر الجديدة المهمة تحدث في الدول الكبرى، كما أن شعوب الدول الكبرى تستنكف أن تنقل الظواهر من الدول الصغرى (سليم، 2013). أما البعد الثاني فإنه يتعلق بالنظم الأكثر ميلاً إلى تقبل انتشار الظواهر الثورية، أي النظم التسلطية أم النظم الديمقراطية. تفترض النظرية الديمقراطية أن انتشار الظواهر الثورية يحدث غالباً في النظم التسلطية؛ فالديمقراطيات توفر آليات دستورية للتغيير السياسي تسمح باستيعاب الاحتجاجات الثورية وتحويلها إلى سياسات (دال، 2000).

ثالثاً - فروض الدراسة:

من هذا الإطار الفكري لمفهوم الانتشار يمكن اشتقاق ثمانية فروض، ومن ثم حصرها فيما يأتي:

- (1) كلما قلت المسافة الجغرافية بين موطن الظاهرة في إقليم معين والأقاليم الأخرى زاد احتمال انتشارها في تلك الأقاليم.
- (2) كلما زاد التشابه الثقافي بين الإقليم الذي نشأت فيه الظاهرة والأقاليم الأخرى، زاد احتمال انتشارها.
- (3) كلما توافرت تفاعلات إيجابية سابقة بين الإقليم التي نشأت فيه الظاهرة والأقاليم الأخرى، زاد احتمال انتشار الظواهر منه إلى تلك الأقاليم.

- (4) كلما توافرت في الأقاليم الأخرى العوامل التي أدت إلى نشأة الظاهرة في إقليمها زاد احتمال انتشارها في تلك الأقاليم.
- (5) كلما زادت أهمية الظاهرة زاد احتمال انتشارها في الأقاليم الأخرى.
- (6) كلما تطورت تكنولوجيا الاتصال زاد احتمال انتشار الظواهر بين الدول والأقاليم.
- (7) تنتقل الظواهر من القوى الكبرى إلى القوى الصغرى، أو بين القوى الصغرى.
- (8) الأنظمة التسلطية أكثر قابلية لانتشار الظاهرة الثورية فيها من الأنظمة الديمقراطية.

رابعاً - المجال التطبيقي لاختبار فروض نظرية الانتشار:

نحاول في هذا البحث أن نختبر الفروض السابقة في إطار انتشار الثورات التي اندلعت منذ سنة 2011 في بعض الدول العربية إلى دول القارة الآسيوية، باعتبار أن تلك القارة هي قاطرة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية، وبؤرة الصراعات السياسية العالمية القادمة من ناحية أخرى، مع محاولة تبين مدى صحة فروض الإطار الفكري للانتشار في تلك الحالة. ويقصد بآسيا في هذا البحث الدول الآسيوية غير العربية، بما يشمل تركيا وإيران، وآسيا الوسطى، وجنوبي وشرقي آسيا، بالإضافة إلى روسيا؛ حيث يقع ثلثا مساحة تلك الدولة في آسيا.

1 - الظاهرة الأصلية: الثورات العربية والجدل الفكري حول انتشارها:

الثورات العربية، وتسمى أحياناً الربيع العربي، مصطلح يطلق على موجة الاحتجاجات الجماهيرية، وتغيير الأنظمة التي اجتاحت الوطن العربي اعتباراً من 18 ديسمبر سنة 2010 في تونس، وامتدت إلى مصر ابتداءً من 25 يناير سنة 2011، ومنها إلى ليبيا، وسوريا، واليمن بشكل واسع، لكن بشكل محدود في عدد آخر من الدول العربية. ولكن هذا الامتداد لم يقتصر على الدول العربية؛ إذ سرعان ما امتد إلى الدول الآسيوية بمستويات متفاوتة في شكل هزات ارتدادية متتالية أثرت في التفاعلات الداخلية والخارجية لتلك الدول. كان انتشار ظاهرة الثورات العربية إلى آسيا نتيجة لوقوع القارة على تخوم الوطن العربي من ناحية، ولتشابه الظروف الداخلية بين الدول العربية وبعض الدول الآسيوية من حيث شيوع الاستبداد السياسي.

ولكن قبل أن نعرض لانتشار الثورات العربية في آسيا من المهم أن نعرض لنقطتين مهمتين؛ الأولى أننا نتحفظ على استعمال مصطلح "الربيع العربي"؛ كونه أسفر عن فوضى عربية شاملة وعن تدمير أسس بعض الدول العربية. ولذلك فضلنا استعمال مصطلح الثورات العربية كمصطلح دال على ظاهرة ذات شقين، هما الاحتجاجات الجماهيرية، تغيير الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية خلال عامي 2010، 2011، وما صاحب هذه الظاهرة من توقعات هائلة في البلاد العربية والعالم حول امتداد الديمقراطية أخيراً إلى أرض العرب. وقد أدت هذه الثورة إلى انهيار الآسيويين بتلك الثورات، وتأثر كثير منهم بها، ولكن سرعان ما انحسر الانبهار بعد وضوح فشل التوقعات الديمقراطية. أما النقطة الثانية فهي الجدل الذي ثار حول احتمالات انتشار الربيع العربي سواء في الدول العربية أو الآسيوية. فحين حدثت الثورة التونسية ثار جدل في بعض الدول العربية حول إذا ما كانت تلك الظاهرة ستنتشر إلى باقي الدول العربية، كما ثار جدل في بعض دول آسيا حول إذا ما كان الربيع العربي سينتشر فيها أيضاً. ذهب بعض الدارسين في مصر، قبيل اندلاع أحداث 25 يناير بأيام، إلى القول: إن الثورة التونسية لن تمتد إلى مصر بحكم اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية. "فمصر غير تونس وغير كثير من الدول العربية الأخرى... وكل دولة عربية لها خصوصيتها" (هلال، 2011). بينما ذهب آخرون إلى القول: إن "هذا الأمر لن يقف عند حدود تونس"، وهو ما قاله محمد البرادعي حينما حذر من ثورة في مصر على غرار ما حدث في تونس (Shenker, 2011). كما رأى البعض أن تأثير ثورة تونس سيمتد إلى بلدان الجوار عملاً بنظرية "أحجار الدومينو"، خاصة أن تونس تشبه في نظام حكمها عدداً من دول الجوار (الأشعل، 2011). كما قال آخرون: "السياق الذي حدثت فيه الانتفاضة موجود بدرجات متفاوتة في مجتمعات عربية أخرى، بل إن المؤشرات في بعض البلاد العربية أسوأ فيها من الحالة التونسية، وهو ما يخلق الإطار المناسب لانتشار الخبرة التونسية" (سليم، 2011). وبعد حدوث التطور الثوري في مصر في 25 يناير سنة 2011، ثار جدل حول أسباب عدم انتشار الثورتين التونسية والمصرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتوقع بعض الدارسين، وفي مقدمتهم كارن إليوت هاوس، وكريستوفر دافيدسون أن يحدث تغير سياسي جذري في تلك الدول ولكنه لن يكون تأثراً " بالربيع العربي" (House, 2013; Davidson, 2013)؛ أي أن الجدل كان حول أسباب عدم الانتشار. وكان ثمة توافق على أن العلاقات التاريخية

بين الأسر الحاكمة والمواطنين، ومن ثم تمتعها بالشرعية، وقدرة الأنظمة الملكية على توزيع الدخل الريعية؛ بما يقلل من احتمالات السخط الشعبي، بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية التي أدخلتها بعض تلك الدول، كل ذلك يعرقل احتمال انتشار الثورات بها (Yom, 2012; Gause III, 2013; Derichs and Demmelhuber, 2014).

وفي باكستان ودول آسيا الوسطى والقوقاز حدث جدل مختلف حول احتمال انتشار الثورات العربية في تلك الدول. فقد انقسم الباكستانيون إلى ثلاثة أفرقاء. رأى الفريق الأول أن الثورات العربية ستمتد إلى باكستان نتيجة الخبرة الديمقراطية المحدودة في تلك الدولة وتوافر الظروف الاجتماعية التي أدت إلى اندلاع الثورات في بلاد العرب. بينما رأى الفريق الثاني أن الأوضاع في البلاد العربية مختلفة عنها في باكستان؛ حيث إن القادة السياسيين العرب مكثوا في السلطة عقوداً طويلة جعلت الجماهير تصر على إسقاطهم، بينما لم يستأثر حزب سياسي أو نخبة عسكرية في باكستان بالسلطة لفترة طويلة؛ بحيث ينتج الأثر ذاته الذي حدث في البلاد العربية (Yasmeen, 2014). أما الفريق الثالث فقد رأى أن باكستان ستنتج "ربيعاً باكستانياً" لن يكون بالضرورة الشكل الذي حدث في البلاد العربية، ولكنه سيأخذ شكل اهتمام المواطن بالانتخابات، وهو الطريق الذي سيمكنه من تغيير النخبة الحاكمة (Sheikh, 2013). أما بالنسبة لدول آسيا الوسطى والقوقاز، فقد كان بها توافق على أنه على الرغم من التشابه الاقتصادي والسياسي بينها وبين دول الثورات العربية فإن هذه الثورات لن تنتشر فيها لعدة اعتبارات، لعل من أهمها أن تلك الدول ليس لها تراث ديمقراطي، كما أنه لا يوجد بها أدوات إعلامية يمكن أن تقوم بتعبئة الجماهير (Zikibayeva, 2011; Muckenhubder, 2013). قال كوتشامان: إن هناك عاملين سيؤديان إلى عدم حدوث ثورات في آسيا الوسطى على غرار "الثورات العربية" هما، الفوضى التي حدثت في دول هذا الربيع، والدور الروسي القوي في آسيا الوسطى (Kocaman, 2012). كما قال بلانك: إن "دول آسيا الوسطى لا تنتظر كثيراً نحو ما يحدث في "ربيع العرب"، على الرغم من أنها واعية بما يجري فيه"⁽²⁾. وكتب باحث روسي قاطعاً بأن "الاضطرابات السياسية التي حدثت في الشرق

"Hearing: Central Asia and the Arab Spring: Growing pressure for human rights?," (2)

http://csce.gov/index.cfm?FuseAction=ContentRecords.ViewTranscript&ContentRecord_id=494&ContentType=H,B&ContentRecordType=H&CFID=7395604&CFTOKEN=39894186

الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2001 لم يكن لها أثر في آسيا الوسطى" (Nourzhanov, 2014). وسنرى لاحقاً نصيب تلك التوقعات من الصواب والخطأ.

2 - الظاهرة النتيجة: لماذا تعد آسيا ميداناً لانتشار الثورات العربية؟

يرجع اختيار القارة الآسيوية كميدان لاختبار مقولات نظرية الانتشار في ضوء الثورات العربية إلى ثلاثة عوامل، أولها هو أن آسيا متاخمة للوطن العربي، كما أن نحو 26% من مساحة هذا الوطن تقع في آسيا. ومن ثم، فمع هذا التداخل الجغرافي فإن آسيا كانت مرشحة للتأثر بظاهرة الثورات العربية. وثاني تلك العوامل هو أنه على الرغم من الصعود الاقتصادي لشرقي آسيا، فإن دولاً متعددة في آسيا لم تشهد تحولات سياسية ديمقراطية، وما زالت تعيش في إطار نظم تسلطية شبيهة بالنظم التي اندلعت ضدها الثورات. فقد ظلت آسيا طوال تاريخها معقلاً للتسلطية السياسية، ولم تعرف التحول الديمقراطي إلا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل محدود. والحق أنه يمكن تلخيص التطور الآسيوي في خمسة مفاهيم محورية هي "الاستبداد الشرقي"، و"النمط الآسيوي للإنتاج"، و"الدراما الآسيوية"، و"المعجزة الشرق آسيوية"، و"التحول الديمقراطي المحدود". وتشير المفاهيم الثلاثة الأولى إلى نمط الاستبداد السياسي الذي ساد آسيا منذ الحضارات القديمة، والذي وثقه ويتفوجل، وماركس، وإلى التدهور الاقتصادي في القارة بعد الحرب العالمية الثانية، الذي وثقه ميردال. ولكن مع العقد الأخير للقرن العشرين حدث تحول في شرقي آسيا نحو الصعود الاقتصادي الذي تبلور في مفهوم "المعجزة الشرق آسيوية"، الذي وثقه البنك الدولي للإنشاء والتعمير في دراسة منشورة عام 1993، بعنوان "المعجزة الشرق آسيوية"، التي تشير إلى صعود اقتصاديات ما يسمى بدول "النمور الآسيوية"، وهي كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونج كونج، وتايوان (MacDonald, 1993). بيد أن هذا الصعود لم يصحبه تطور ديمقراطي مماثل باستثناء كوريا الجنوبية، وإندونيسيا، وكمبوديا، وتايوان. (Friedman, 1994; Wood, 1994). أما معظم دول جنوب شرقي آسيا والصين، وكوريا الشمالية، وروسيا، فضلاً عن دول آسيا الوسطى والقوقاز، فقد ظلت تتسم بأشكال متفاوتة من التسلطية السياسية المركزية، وتذبذب في التحول الديمقراطي. أما ثالث العوامل، فهو أن التوجه الاقتصادي لمعظم الدول العربية هو نحو آسيا؛ إذ يتبع معظمها سياسة "التوجه شرقاً". يقصد بتلك السياسة بلورة وبناء حزمة من السياسات التعاونية مع دول شرقي آسيا في ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وفي الميادين الأمنية والثقافية أيضاً مع إعطاء تلك الحزمة أولوية في

أجندة السياسة الخارجية للدولة. وفي ضوء ذلك نلاحظ أن معظم الصادات النفطية الخليجية تتجه نحو آسيا. ومن ثم فإن فهم ما حدث في آسيا تأثراً بالثورات العربية مهم لتأصيل التوجه العربي شرقاً.

3 - سببية علاقة انتشار الثورات العربية في آسيا:

قبل أن نعرض لانتشار الثورات العربية في آسيا يلزم أن نشير إلى مسألة منهجية، وهي: هل يمكن القول إن كل ما حدث من احتجاجات سياسية وتغيير للأنظمة في آسيا بعد الثورات العربية هو من آثار هذه الثورات؟ ألا يحتمل أن يكون ما حدث في آسيا أو جزء مهم منه هو نتيجة لتفاعلات أسيوية داخلية بحتة، وأن حدوثها بعد الثورات العربية هو مسألة تتابع زمني لا ينشئ بمفرده علاقة السبب والنتيجة؟ هذا الاحتمال قائم، ويمكن التغلب عليه من خلال التأكد من توافر عدد من الشروط. أول هذه الشروط أن يكون التطور الاحتجاجي الأسيوي قد بدأ أو تصاعد بشدة "بعد" الثورات العربية، وليس قبلها، وثانيها أن يكون الفاصل الزمني بين الثورات العربية والاحتجاجات الجماهيرية وتغيير الأنظمة في آسيا محدوداً. فكلما طال الفاصل الزمني قلت إمكانية بناء علاقة سببية بين الظاهرتين. ومن ثم، فإنه من الصعب اعتبار حركة الاحتجاج التركية في منتزه جيزي وميدان تقسيم والمدن التركية الأخرى في مايو سنة 2013، بمثابة انتشار للثورات العربية، وإن كان يمثل أحد توابعه، بينما يمكن اعتبار حركة الاحتجاج الهندية التي نظمها الناشط الهندي هازاري ابتداء من 5 أبريل سنة 2011 بمثابة شكل لانتشار الثورات العربية، وثالثها، أن ينسب من قاموا بالاحتجاج السياسي وتغيير الأنظمة في آسيا إلى الثورات العربية، على نحو ما حدث في ميانمار، وأذربيجان. وفي كل الحالات، فإنه يلزم بحث حالات الانتشار كل على حدة للتمييز بين الانتشار السببي والانتشار الظرفي. ومايهمنا هو النوع الأول من الانتشار.

خامساً - مظاهر انتشار الثورات العربية في آسيا:

من الأوفق رصد انتشار الثورات العربية في آسيا من خلال مجموعات إقليمية أسيوية فرعية، على أن يتم رصد الانتشار في كل دولة داخل كل إقليم نلمس أن الثورات العربية انتشرت بها حتى تسهل المقارنة.

1 - انتشار الثورات العربية في جنوب شرقي آسيا:

في جنوب شرقي آسيا نلمس أثر ثورات العرب في شكل تعبيرات لقادة حركات المعارضة عن إعجابهم بتلك الثورات، وخروج جماعي للمواطنين إلى

الشوارع للتعبير عن الاحتجاج على ما يروونه قيوداً على حرياتهم السياسية، وإصدار قوانين جديدة لدعم حرية التعبير. وقد حدث ذلك بخاصة في ميانمار، وماليزيا، وسنغافورة.

ففي ميانمار (بورما سابقاً) اندلعت في 13 فبراير سنة 2011 حركة احتجاجية على الفيس بوك تطالب بإنهاء الدكتاتورية على غرار ما حدث في تونس ومصر، كما اندلعت مظاهرات محدودة في ماندالاي. وأتبعته أونج سان سوكي، زعيمة المعارضة، هذا التطور بتصريحها في 28 يونيو سنة 2011 أن "ربيع العرب مصدر إلهام للشعب البورمي... إننا معجبون بالثورة السريعة والمسالمة في مصر". أضافت سان سوكي: "لماذا يلهم الربيع العربي البورمييين؟، وأجابت "لأننا عشناه بأنفسنا"⁽³⁾. و في 21 سبتمبر سنة 2011، أكدت أن "أحداثاً مثل التي تحدث في البلاد العربية ذات دلالة لشعوب العالم المناضلة من أجل حريتها. بالطبع فإن مجتمعاتنا مختلفة جداً، لكن في النهاية نحن جميعاً بشر"⁽⁴⁾. وقد رفضت الحكومة هذا التشبيه وأشارت إلى حالتي أفغانستان والعراق اللتين أثبتتا أن الخطأ في الإستراتيجية قد يؤدي إلى الفوضى⁽⁵⁾، علماً بأن هاتين الحالتين لا علاقة لهما بالثورات العربية. وقد انتهج رئيس الوزراء تين سين نهجاً جديداً إزاء تلك التطورات. فلم يقم بقمع مظاهرات ماندالاي، كما قابل زعيمة المعارضة سان سوكي وسمح بأنشطة "الرابطة القومية للديمقراطية" التي تتزعمها، على الرغم من أنها ليست مسجلة رسمياً، وأفرج عن 651 مسجوناً سياسياً في 13 يناير سنة 2012، بمن فيهم قادة بارزوا تظاهروا ضد الحكم العسكري سنة 1988 أشهرهم من كو ناينج، وقادة حركة تظاهر الرهبان البوذيين سنة 2007. ويجمع متابعو تلك التطورات أنها كانت ناشئة من تخوف تين سين من تكرار المشهدين التونسي والمصري في ميانمار (Steinberg, 2011)، وليس بسبب الضغوط الأمريكية فقط.

"Aung San Suu Kyi: Arab Spring is an "inspiration" to the Burmese," (3)

<http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/asia-pacific/110628/aung-san-suu-kyi-arab-spring-inspiration-the-burmese>

Eli Clifton, "Aung San Suu Kyi Compares Arab Spring Demonstrators to Burma pro-democracy movement," (4)

<http://thinkprogress.org/security/2011/09/21/324483/aung-san-suu-kyi-compares-arab-spring-demonstrators-to-burma-pro-democracy-movement/>

"Burma shuns Arab Spring comparisons," <https://www.dvb.no/news/burma-shuns-arab-spring-comparison/20174> (5)

وفي ماليزيا اندلعت مظاهرات نظمته حركة "قوة العمل للحقوق الهندية" (Hindraf) في 27 فبراير سنة 2011؛ أي فور اندلاع الثورات العربية، للمطالبة بحقوق الهنود الماليزيين، وأدت إلى رفع الحظر على الحركة في 23 يناير سنة 2013. كما نظم "الائتلاف من أجل انتخابات نظيفة وعادلة"، المسمى "بيرسيه"، برئاسة أمبيجا سرينيفاسان، مظاهرات في كوالالمبور طالبت بإصلاح النظام الانتخابي في 9 يوليو سنة 2011، ضمت نحو 15 ألف متظاهر فيما عرف باسم "ثورة الكركديه". وقد قامت الشرطة باعتقال نحو 1600 من المشاركين في المظاهرة (Kaur, Tien and Li, 2011). كما حاولت أن تنظم مظاهرة أخرى في 27 أبريل سنة 2012 ولكن السلطات منعتها بالقوة. وقد أثمرت مظاهرات 9 يوليو نتائج محددة، كان في مقدمتها تكوين لجنة برلمانية مكونة من الحكومة والمعارضة للنظر في مطالب المتظاهرين. وتعقيباً على تلك التطورات أشار أنور إبراهيم، رئيس حزب العدالة المعارض، إلى أن "الربيع العربي" قد وصل إلى البلاد في شكل القرار القاضي بتبرئته من الاتهامات التي كانت موجهة إليه قائلاً: "تبرئتي جاءت نتيجة للغضب الشعبي وللتغيرات الجديدة في المناخ الدولي والمناخ السياسي على وجه الخصوص... إنه "الربيع العربي" الذي انطلق من تونس إلى دول الشرق الأوسط". أضاف أنور إبراهيم: "أعتقد أن هناك ربيعاً ماليزياً يلوح في الأفق"⁽⁶⁾.

وقد ظلت سنغافورة تتبع سياسة ذات شقين، هما: التنمية الاقتصادية، والتسلطية السياسية. وقد حققت تلك السياسة إنجازاً مهماً في مجال التنمية نقلها إلى صفوف النور الآسيوية، ولكن اتباع سياسة الحزب الواحد المسيطر، ممثلاً في حزب العمل الشعبي، الذي احتكر التمثيل في البرلمان، بدأ يلقي امتعاضاً جماهيرياً عقب الثورات العربية، خاصة مع قمع المعارضة السياسية وسجن المعارضين دون محاكمة. شكل الثورات العربية إنذاراً إلى الحزب الحاكم. وقد تلقى الحزب هذا الإنذار في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 7 مايو سنة 2011، والتي أدت إلى تراجع عدد المقاعد التي فاز بها حزب العمل الشعبي إلى 81 مقعداً من إجمالي 87 مقعداً، وفقدانه 6,5% من التأييد الشعبي (في الانتخابات السابقة سنة حصل الحزب على 85 مقعداً) كما فاز حزب العمال المعارض بستة مقاعد، وهي أكبر خسارة لحقت بحزب العمل الشعبي منذ الاستقلال. وقد عقب لي هسيان لونغ،

(6) حديث أنور إبراهيم إلى الأهرام (القاهرة)، 28 يناير 2012.

رئيس وزراء سنغافورة، على تلك النتيجة بأنها "نقطة تحول في تاريخ سنغافورة وأنها دليل على أن مواطني سنغافورة يريدون نمطاً سياسياً جديداً"⁽⁷⁾. وتلا ذلك موافقة الحكومة على السماح بالتظاهر وتنظيم الاجتماعات الاحتجاجية في أماكن محددة خاصة بعد تجدد مظاهرات الأقلية الهندية، مع العلم أن مثل هذه الاحتجاجات كانت تعد خطأً أحمر بالنسبة للحزب الحاكم.

(2) انتشار الثورات العربية في آسيا الوسطى والقوقاز:

سبق أن أشرنا إلى أن ثمة توافقاً بين دارسي منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز حول عدم احتمال انتشار الثورات العربية في المنطقتين. ولكن سرعان ما تبين خطأ هذا التوافق؛ إذ بدأت تلك الدول تشهد آثار تلك الثورات بمجرد اندلاعها⁽⁸⁾. فقد انفجرت حركة تمرد عمالية لأول مرة في تاريخ كازاخستان في مايو سنة 2011 حين اندلعت مظاهرات عمال شركة غاز كازمونايف العاملة في مدينة جانأوزن مطالبين بزيادة الأجور، وردت الشركة بفصل 1500 عامل؛ مما أدى إلى مواجهات في 19 ديسمبر سنة 2011، قتل فيها 14 عاملاً كان أحدهم في شكل دهمس سيارة الشرطة للمحتجين، وهو ما ذكرهم بما فعلته الشرطة في القاهرة يوم 28 يناير سنة 2011 (Schwartz, 2011). وقد أدى ذلك إلى تصاعد المظاهرات التي بلغت ذروتها في 24 فبراير سنة 2012؛ حيث شنت المعارضة "يوم الانشقاق" مطالبة بعزل الرئيس نازارباييف⁽⁹⁾. كما امتد نطاق الاحتجاجات إلى المدن الأخرى وفي مقدمتها مدينة أكتاو الواقعة على بحر قزوين⁽¹⁰⁾. وقد استوعبت حكومة نازارباييف الدرس وقامت برفع أجور عمال النفط وتوفير فرص عمالة جديدة (Kramer, 2012). ولأول مرة اعترف نازارباييف بأثر الثورات العربية على بلاده حين صرح أمام منتدى آستانا

"Singapore opposition make 'landmark' election gains", <http://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-13313695> (7)

Fabio Indio, "An Arab Spring scenario in Central Asia." *Heartland, Eurasian Review of Geopolitics*, (8) <http://temi.repubblica.it/limes-heartland/an-%E2%80%99Carab-spring%E2%80%99D-scenario-in-central-asia/1925>

"Kazakh protests for political reforms, freeing of dissidents," http://www.rferl.org/content/kazakhstan_protests_for_political_reforms_and_freeing_opposition/24495699.html (9)

"Pepe Escobar, "Could the Arab revolt hit 'Pipelinestan'?" <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/05/201151411251530555.html> (10)

الاقتصادي العالمي " أن ما حدث في دول " الربيع العربي " أكبر دليل على ضرورة الوقوف ضد التمييز بين أبناء المجتمع الواحد " (11).

وفى أوزبكستان تكونت حركة شبابية باسم " كفاية " (يتار)، على غرار حركة كفاية المصرية التي تأسست سنة 2004، وكانت تنادي بعدم ترشيح الرئيس المصري مبارك لفترة رئاسية سادسة. وقد نظمت الحركة اعتصاماً في ميدان الاستقلال في طشقند في أول يوليو سنة 2011 على غرار ما حدث في ميدان التحرير في مصر⁽¹²⁾. واستبقت حكومة أوزبكستان هذا التطور بإدخال إصلاحات برلمانية في مارس سنة 2011، تقضي بإعطاء " المجلس التشريعي " السلطة لإعلان عدم الثقة في رئيس الوزراء مع حقه، مع مجلس الشيوخ، طلب المعلومات من الجهاز التنفيذي. وهو ما يعد تطوراً غير مسبوق في تلك الدولة. ويكون المجلس التشريعي مع مجلس الشيوخ البرلمان الأوزبكي المسمى الجمعية العليا، أو " عليا مجلس " .

كانت أذربيجان أول دولة في إقليم القوقاز تمتد إليها الثورات العربية. فالخلاقة السياسية في أذربيجان تشبه النمط الذي كان يخطط له الرئيس المصري مبارك. ويفسر ذلك وضع تمثال لحسني مبارك في " متنزه الصداقة المصرية الأذربيجانية " في حي خاردا لان القريب من العاصمة باكو في ديسمبر سنة 2007. وفي 6 فبراير سنة 2011 تجمعت في المتنزه مظاهرة احتجاجاً على رفع الأسعار ومطالبة باستقالة الرئيس المصري مبارك، الذي لم يكن قد استقال بعد. وفي 8 يونيو سنة 2011 تمت إزالة التمثال وإقامة تمثال فرعوني بدلاً منه⁽¹³⁾. كما تم تغيير اسم مدرسة في خاردا لان تحمل اسم زوجة مبارك إلى " المدرسة المصرية " . ومع حلول يوم 11 مارس سنة 2011 كانت المظاهرات الشعبية تعم مدينة باكو، واستمرت بشكل متقطع حتى نوفمبر سنة 2011 مطالبة باستقالة إلهام علييف، رئيس الجمهورية، ابن الرئيس السابق حيدر علييف، وتخفيف الحكومة القيود المفروضة على التظاهر السلمي. في مارس سنة 2012 تجددت المظاهرات في

(11) الأهرام (القاهرة)، 30 مايو 2012.

(12) "New oppositional Popular Movement of Uzbekistan instigates civil disobedience," <http://enews.fergananews.com/articles/2707>

(13) الأهرام (القاهرة)، 9 يونيو 2011.

مقاطعة قوبا شمالي أذربيجان أسفرت عن إقالة المحافظ (Kramer, 2012). كما نظمت "الحركة المدنية للديمقراطية - المجلس العام" احتجاجات جماهيرية وأعلنت برنامجاً في مايو سنة 2012 للتغيير السلمي للسلطة في أذربيجان، يتضمن استقالة الرئيس إلهام علييف⁽¹⁴⁾. واندلعت مظاهرات في 17 مارس، وفي 8 أبريل سنة 2012 في باكو قابلتها الحكومة باعتقال قياداتها. كما نظمت "الحركة المدنية" مظاهرات أخرى في مايو سنة 2012. كانت هذه المظاهرات متأثرة بالثورات العربية؛ حيث صرح عيسى قمبر، زعيم حزب المساواة المعارض في 8 أبريل سنة 2012، "أن الموقف في أذربيجان يشبه الموقف في البلاد العربية التي شهدت انتفاضات شعبية أدت إلى إزالة أنظمة في العام الماضي"⁽¹⁵⁾.

وفي أرمينيا بدأت الاحتجاجات موازية ومماثلة تقريباً لبدايات الثورة التونسية في سيدي بوزيد. ففي 19 يناير سنة 2011 بدأ البائعون المتجولون في يريفان العاصمة احتجاجات ضد عمدة المدينة للقيود التي يفرضها على حركتهم. ولكن تيد - بتروسيان، الرئيس السابق لأرمينيا ورئيس حزب "المؤتمر القومي الأرميني"، سعى إلى تحويل تلك الاحتجاجات إلى المجال السياسي مستشعراً قوة الدفع التي أنشأتها الثورات العربية. وفي 16 فبراير اندلعت أول مظاهرة سياسية قادها بتروسيان في "ميدان التحرير" في يريفان؛ حيث أشار صراحة إلى أوجه الشبه بين الوضع في أرمينيا والوضع في تونس ومصر، وحذر نظام الرئيس سارجسيان من مصير بن علي ومبارك⁽¹⁶⁾. وقد استمرت المظاهرات بعد ذلك، وانضم إليها هوفانسيان، وزير الخارجية الأرميني السابق، الذي نظم إضراباً عن الطعام استمر 15 يوماً في ميدان التحرير في 15 مارس باسم "الصيام من أجل الحرية". وقد استمرت الاحتجاجات التي كان يشارك فيها آلاف المتظاهرين حتى شهر نوفمبر سنة 2011، وأسفرت عن تقديم الحكومة تنازلات، من أهمها القانون الذي أصدره البرلمان في أبريل سنة 2012، والذي أعطى المواطنين حق التظاهر السلمي.

"Azerbaijani opposition steps up demands," (14)

http://www.rferl.org/content/azerbaijani_opposition_activist_steps_up_demands/24558869.html

"Azerbaijan: Mass opposition protests held in Baku," http://www.rferl.org/content/thousands_protest_in_baku/24541515.html (15)

"Marianna Grigoryan," Armenia: Egypt events energizing opposition in Yerevan," <http://www.tert.am/en/news/2011/02/03/yerevanopposition/1267079> (16)

(3) انتشار الثورات العربية في إيران وتركيا:

اندلعت مظاهرات في إيران في 14 فبراير سنة 2011؛ أي بعد تخلي مبارك عن الحكم بثلاثة أيام، باسم "يوم الغضب". وقد قادت "حركة الخضر" تلك المظاهرات ودعمها بعض قادة المعارضة، منهم مير حسين موسوي، ومهدي كروبي؛ مما أدى إلى وضعهما تحت الإقامة الجبرية في منزلهما. واندلعت في ذلك اليوم في ميدان آزدي في طهران وفي شيراز وأصفهان في شكل حركة تضامن مع الثورتين التونسية والمصرية، واتخذت طابع الاحتجاج السياسي ضد سياسات أحمددي نجاد. وفي ذلك اليوم قتل متظاهران؛ مما أدى إلى استمرار المظاهرات بشكل متقطع ولكنه استمر طوال الشهور الثلاثة التالية. وقد ردت الحكومة بتعبئة مظاهرات مؤيدة لها في الفترة ذاتها (Pourmokhtari, 2014). ومن المهم أن نشير إلى أن المتظاهرين وجدوا في ثورتي تونس ومصر فرصة للتحرك؛ حيث سبق مظاهرات 14 فبراير مظاهرات أخرى في عامي 2009، 2010 احتجاجاً على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز أحمددي نجاد، ومن ثم فهي لم تكن وليدة الثورات العربية بشكل كلي.

أما في تركيا فقد ظهرت آثار الثورات العربية في شكل تجدد المظاهرات الكردية في إسطنبول ودياربكر وأزمير وغيرها من المدن بين 24 مارس و10 مايو سنة 2011 مطالبة بالاستقلال الذاتي للمناطق الكردية. قاد المظاهرات "حزب السلام والديمقراطية" الكردي المعارض، وقوبلت بالقمع من الشرطة التركية؛ مما أدى إلى سقوط قتيلين. وقد أشارت صحيفة Hurriyet Daily News إلى أن تلك المظاهرات هي جزء من الاحتجاجات الشعبية المسماة "الربيع العربي"، وأنها قد تقود إلى "صيف كردي". وحدثت مظاهرات أخرى في متنزه جيزي بميدان تقسيم في إسطنبول في 28 مايو سنة 2013 احتجاجاً على سياسات الحكومة، ولكنها لا تمثل انتشاراً مباشراً للثورات العربية، وإن كانت تمثل أحد توابع زلزال هذه الثورات فضلاً عن أنها اعتبرت أقوى تحد واجهه نظام حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة (Kocan and Oncu, 2014).

(4) انتشار الثورات العربية في الصين وروسيا:

في الصين اندلعت احتجاجات في 20 فبراير و20 مارس سنة 2011 في نحو 12 مدينة، تطالب بتوفير العمل والخدمات الصحية، كما تطالب باستقلال القضاء وحماية حقوق الملكية، وبالعدالة الاجتماعية، وإنهاء حكم الحزب الواحد. وقد أطلق الإعلام

الغربي على تلك الاحتجاجات "ثورة الياسمين". وقد حدثت الاحتجاجات بشكل صامت؛ بمعنى أن يرفع المتظاهرون لافتات ويسيروا بصمت في الشوارع حتى لا تقبض الشرطة عليهم. ورسم هؤلاء برنامجاً زمنياً يبدأ من مجرد السير في الشوارع إلى تناول الطعام جماعياً في أحد المحال العامة إلى حمل زهرة الياسمين إلى الاحتجاجات عالية الصوت. وقد ردت الحكومة بالقبض على المحتجين والاعتداء على الصحفيين الأجانب الذين ظهروا في مسرح الأحداث. بالإضافة إلى فرض رقابة على الإنترنت وحذف كلمة "الياسمين" من التداول عبر الإنترنت، بل منع بيع زهرة الياسمين في محال الزهور. كما صورت القيادة الصينية ما حدث في الوطن العربي على أنه "اضطرابات اجتماعية وسياسية" تغذيها القوى الإسلامية والقبلية العربية والقوى الغربية لتحقيق مصالحها. كذلك أكدت القيادة الصينية "أن الصين ليست الشرق الأوسط"، كما أن الولايات المتحدة هي القوة الدافعة وراء تصدير ما يحدث في الشرق الأوسط إلى الصين بهدف احتواء الصعود الصيني. ولكن وبين جيابو، رئيس الوزراء، قال تعقيباً على ما يحدث في بلاده، إنه لا مناص من تعميق الديمقراطية في الصين، ولكنه رفض أي مقارنة بين بلاده وبين تونس أو مصر. وبصفة عامة كانت آثار الثورات العربية في الصين محدودة، ويرجع ذلك إلى النجاح الاقتصادي الصيني وخاصة في المناطق الحضرية. وهو ما يدل على أن الإنجاز الاقتصادي قد يؤخر المطالبات بالإصلاح السياسي بشرط أن يفيد الإنجاز أكبر عدد من الطبقات الاجتماعية. من ناحية أخرى، كان للثورات العربية آثار عكسية؛ إذ اتخذ الرئيس الصيني شي جينبنج إجراءات صارمة في اتجاه تشديد قبضة السلطة المركزية على أدوات التواصل الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بروسيا فقد توقع بعض المراقبين وصول آثار الثورات العربية إليها (فير هوفستات، 2012). بيد أن أصداء الثورات العربية وصلتها متأخرة؛ لأن الظرف المهيأ لهذا الوصول لم يحدث إلا مع الانتخابات البرلمانية الروسية التي أجريت في 4 ديسمبر سنة 2011، وأسفرت عن فوز حزب روسيا الموحدة بزعامة رئيس الوزراء بوتين بنحو 53% من مقاعد البرلمان (الدوما). وقد اتهمت المعارضة بوتين بتزوير الانتخابات؛ مما أدى إلى اندلاع مظاهرات واحتجاجات جماهيرية غير مسبوقة في تاريخ روسيا مطالبة بإعادة الانتخابات. وقد استمرت المظاهرات حتى تنصيب بوتين في مايو سنة 2012، كما هدد زيوجانوف، سكرتير عام الحزب الشيوعي، بتحويل ساحة الكرملين إلى ميدان تحرير آخر (Loiko, 2012).

(5) انتشار الثورات العربية في جنوبي آسيا:

لم يكن من المتوقع أن تمتد الثورات العربية إلى الهند نظراً لنظامها السياسي الديمقراطي. ولكن الهنود فاجئوا العالم بالقيام باحتجاجات سياسية في 22 ديسمبر سنة 2010؛ أي متزامنة مع الثورة التونسية. فقد نظم 20 ألف متظاهر احتجاجات في نيودلهي ضد تواطؤ الحكومة مع شركات الهاتف المحمول. كما نظمت مظاهرات أخرى في 27 فبراير سنة 2011 شارك فيها مائة ألف متظاهر في نيودلهي احتجاجاً على الفساد الحكومي والدعوة إلى عودة الأموال المهربة إلى الخارج. وفي 5 أبريل سنة 2011 نظم الناشط الهندي آن هازاري إضراباً عن الطعام في ميدان جانثارمانتار في نيودلهي للضغط على الحكومة لإصدار قانون لمكافحة الفساد. وقد استمر الإضراب حتى 9 أبريل؛ أي حتى موافقة الحكومة على إصدار القانون. وفي 4 يونيو سنة 2011 نظم رامديف احتجاجات أخرى في ميدان رامليلا في نيودلهي قامت الشرطة بفضها بالقوة. وحينما أصر هازاري على تكرار إضرابه عن الطعام في 16 أغسطس اعتقلته الشرطة مع نحو 1500 من أنصاره، ثم أطلق سراحه مع السماح له بالإضراب عن الطعام في ميدان رامليلا لمدة 15 يوماً. وقد كرر هازاري إضرابه عن الطعام في 27 ديسمبر. وفي اليوم نفسه وافق مجلس لوك سابها (المجلس الأدنى من البرلمان) على مشروع قانون محاربة الفساد. ولكن تعطلت مسيرة المشروع؛ لأنه لم يعرض على الراجيا سابها (المجلس الأعلى للبرلمان). وقد أدى ذلك إلى تجدد حركات الاحتجاج في 25 مارس سنة 2012 في شكل إضرابات متقطعة عن الطعام استمرت حتى 25 أغسطس سنة 2012. وفي النهاية انشقت الجماعات المحتجة بعضها عن بعض، وأعلن هازاري أنه لن ينظم اعتصامات جديدة.

أما في باكستان، فقد بدأت الآثار الانتشارية للثورات العربية في 30 أكتوبر سنة 2011 حينما قام حزب "حركة الإنصاف"، الذي يقوده عمران خان، بتنظيم مظاهرات في لاهور شارك فيها مائة ألف شخص، تطالب بتغيير النظام من خلال الوسائل الديمقراطية، وطالب عمران الساسة بإعلان أصدتهم وإلا فإن حزبه سينظم حركة عصيان مدني⁽¹⁷⁾. وفي 14 أكتوبر سنة 2013 قام محمد طاهر قادري، زعيم تنظيم "منهاج القرآن"، ومؤسس حزب "حركة شعب باكستان" بتنظيم مظاهرة ضمت 50 ألف متظاهر قاموا باعتصام أمام البرلمان لمدة أربعة أيام، انتهى

"Imran Khan's 'tsunami' sweeps Lahore." International Herald Tribune, 30 October 2011. (17)

بتوقيع إعلان مشترك بين قادري والحكومة باسم "إعلان إسلام أباد للمسيرة الطويلة"، وهو الإعلان الذي نص على إدخال إصلاحات انتخابية وتحقيق مزيد من الشفافية. بعد ذلك نظم حزبا حركة الإنصاف وحركة شعب باكستان مسيرات متزامنة ولكنها منفصلة. وقد عرفت مسيرة حزب قادري باسم "مسيرة الانقلاب" Enqilab March، بينما عرفت مسيرات حزب عمران باسم "مسيرة الحرية" Azadi March. ولم يعلن عمران انتهاءها إلا بعد حدوث الهجوم الإرهابي على مدرسة بيشاور. كما أن مسيرة الحرية رفعت المطالب نفسها التي رفعها أنصار قادري.

سادساً - تفسير التفاوتات في انتشار الثورات العربية في آسيا: اختبار الفروض:

يشير العرض السالف إلى أن الثورات العربية انتشرت بأشكال مختلفة في ثلاث عشرة دولة آسيوية، ثلاث منها في جنوب شرقي آسيا، ودولتان في كل من جنوبي آسيا، والقوقاز، وآسيا الوسطى، ودولتان غير عربيتين في غربي آسيا. وقد حدث الانتشار على مدى خمسة شهور ما بين ديسمبر سنة 2010، ومايو سنة 2011، بالإضافة إلى عدد من توابع الانتشار، علماً بأننا اقتصرنا على عرض أهم حالات الانتشار. وعلى الرغم من أن الثورات العربية قد انتشرت في آسيا، فإنها لم تنتشر بالشكل الذي حدث فيه في البلاد العربية؛ إذ لم تؤد إلى تغيير الأنظمة السياسية، ولكنها انتشرت على مستوى أقل حركات الاحتجاجات الجماهيرية، ودفع أنظمة إلى التخلي عن بعض عمليات القمع السياسي. إن عدم التماثل بين الظاهرة الأصلية وأشكال انتشارها أمر توقعته نظرية الانتشار، وقد حدث ذلك حين انتشرت الثورة الفرنسية سنة 1830، في أوروبا بأشكال مختلفة عما حدث في فرنسا.

من ناحية أخرى، فإن الجاذبية الانتشارية للثورات العربية توقفت مع تحول تلك الثورات في جميع البلاد التي نشأت فيها نحو العنف المسلح، الذي وصل إلى حد تدمير الدولة الوطنية. وقد أدى ذلك إلى امتعاض الآسيويين من الثورات العربية، وقبول الآسيويين تحذيرات حكوماتهم من أثر الانبهار بهذه الثورات. وساعد على ذلك أن العنف يتعارض مع الثقافات الآسيوية. ومن ثم، فإن دورة الانتشار لم تكتمل في آسيا.

إذن، ما العوامل التي أدت إلى انتشار أو ضعف انتشار الثورات العربية في

آسيا؟ يمكن الاجابة عن هذا السؤال من خلال اختبار الفروض التي سبق أن طرحناها.

(1) كلما قلت المسافة الجغرافية بين موطن الظاهرة في إقليم معين والأقاليم الأخرى زاد احتمال انتشارها في تلك الأقاليم:

نلاحظ أن موجات الثورات العربية قد ضعفت على مشارف آسيا المتاخمة للعرب، بينما انتشرت في أقاليم آسيا البعيدة عن الوطن العربي مثل ماليزيا والهند. ومن ثم لم يكن العامل الجغرافي محددًا لانتشار الثورات العربية. فالأثر العازل للعامل الجغرافي قد انتهى إلى حد كبير. فقديمًا كانت المسافات الجغرافية تعزل الشعوب بعضها عن بعض، ومن ثم تحد من آثار انتشار الظواهر. أما في عصر ثورة الاتصالات، فإن هذا الأثر تراجع؛ بحيث لم يعد هناك شعب بمنأى عن احتمال التأثير بما يحيط به من متغيرات.

(2) كلما زاد التشابه الثقافي بين الإقليم الذي نشأت فيه الظاهرة والأقاليم الأخرى، زاد احتمال انتشارها:

فيما يتعلق بعامل التشابه الثقافي، فإن النتائج تؤكد ما توقعته أدبيات العلاقات الدولية. فلم تنتشر الثورات العربية بشكل قوي في دول آسيوية ذات هوية ثقافية إسلامية، مثل إيران وتركيا، ولكنها انتشرت في دول إسلامية أخرى مثل ماليزيا، وباكستان؛ بما يشير إلى أن عامل التشابه الثقافي بمفرده ليس عاملاً محددًا لانتشار الظواهر، وأن تأثيره يعتمد على وجود عوامل أخرى. فالتشابه الثقافي قد يؤدي إلى انتشار الظاهرة، ولكنه أيضاً قد يعطل انتشارها.

(3) كلما توافرت تفاعلات إيجابية سابقة بين الإقليم الذي نشأت فيه الظاهرة والأقاليم الأخرى، زاد احتمال انتشار الظواهر منه إلى تلك الأقاليم:

يدل رصد حالات انتشار الثورات العربية في آسيا على أن التفاعلات الإيجابية السابقة تزيد من احتمال انتشار الظواهر حتى لو كانت تلك التفاعلات محدودة. فالتفاعل بين العرب وكل من تركيا وإيران أكبر من التفاعل بينهم وبين ماليزيا وكازاخستان. وعلى الرغم من ذلك فإن الثورات العربية انتشرت في الدولتين الأخيرتين بشكل أقوى منه في حالتي تركيا وإيران. ويرجع ذلك إلى أن التفاعلات السابقة مع تركيا وإيران لم تكن في الأغلب إيجابية، وسادها طابع التنافس حول القيادة الإقليمية (مع تركيا)، وحول الخلافات الطائفية (إيران). بينما لم يكن

للتفاعلات السابقة مع ماليزيا وكازاخستان هذا الطابع. ومن ثم فالعبرة هنا ليس بحجم التفاعلات وإنما بإيجابيتها.

(4) كلما توافرت في الأقاليم الأخرى العوامل التي أدت إلى نشأة الظاهرة في إقليمها زاد احتمال انتشارها في تلك الأقاليم:

سبق أن أشرنا إلى أن مستوى التطور الديمقراطي في آسيا عند حدوث الثورات العربية لم يكن مختلفاً جذرياً عن مستواه في الوطن العربي. ولما كانت الثورات العربية تدور حول الاحتجاج على التسلطية السياسية، فإن بعض شعوب آسيا التي تعيش تحت نظم تسلطية، استجابت لتلك الثورات. بينما نلاحظ أنها لم تنتشر في الدول التي حدثت فيها تحولات ديمقراطية مثل اليابان، وإندونيسيا. فإذا كان ذلك صحيحاً، فكيف نفسر انتشار الثورات العربية في دولة ديمقراطية مثل الهند أو شبه ديمقراطية مثل ماليزيا؟ يعود السبب الرئيس إلى أن الديمقراطية الهندية تفتقد البعد الخاص بالعدالة الاجتماعية؛ إذ إنها تقوم على نظام التقسيم الطائفي، كما أنها لم تمنع انتشار الفساد على نطاق واسع. وفي الحالة الماليزية، فإن الديمقراطية اقتصرت على صندوق الانتخاب، ولم تمنع من وجود قوانين تلغي عملياً أثر هذا الصندوق مثل "قانون الأمن الداخلي"؛ مما يفسر احتكار حزب واحد للسلطة منذ الاستقلال حتى اليوم؛ وهو ما أدى بدوره إلى شيوع الفساد السياسي.

(5) كلما زادت أهمية الظاهرة زاد احتمال انتشارها في الأقاليم الأخرى:

كانت الثورات العربية حدثاً بالغ الأهمية؛ حيث إن الشعوب العربية نادراً ما خرجت للإطاحة بالحكام في شكل ثورات شعبية. جاءت الثورات العربية في عصر ثورة وسائل الاتصال؛ حيث شاهد العالم دراما انهيار نظم الحكم في بعض الدول العربية متمثلة في هروب بعض الرؤساء أو استقالتهم أو اغتيالهم، وهو ما لفت انتباه الشعوب الآسيوية التي تخضع للتسلطية السياسية. بيد أن النموذج الذي قدمته الثورات العربية سرعان ما لبث أن تبخر حيث اتضح أن هذه الثورات لم تقدم نموذجاً للتطور الديمقراطي، كما أسفرت عن فوضى سياسية في معظم دولها، وهو أمر لا يلقى جاذبية لدى الشعوب الآسيوية. ومن ثم تراجعت أهمية الثورات العربية بالنسبة إلى تلك الشعوب كطريق للتغيير. وفي ضوء هذا العامل فسر وين من تراجع تأثير الثورات العربية في ميانمار وتحول المعارضة إلى التفاوض على تغيير الحكومة سلمياً (Min, 2011; Wilson, 2014). ومن ثم، فحالة الثورات العربية لا تكفي بمفردها للبرهنة على مدى صحة هذا الفرض؛ لأن دورة الانتشار لم تكتمل في آسيا.

(6) كلما تطورت تكنولوجيا الاتصال زادت احتمال انتشار الظواهر بين الدول

والأقاليم:

أدى توافر وسائل الاتصال الاجتماعي، مثل الإنترنت، وتطور وسائل الاتصال العالمية عن طريق الأقمار الاصطناعية إلى سرعة فائقة في انتقال الأخبار والمعلومات ساعة حدوثها عبر جميع أنحاء الكرة الأرضية. وهو ما حدث في حالة الربيع العربي؛ حيث شاهد الآسيويون، ممن أتاحت لهم تلك الوسائل، دراما الربيع العربي مباشرة، وهو ما مثل نقطة البدء في عملية الانتشار. ولكن ثمة مسافة زمنية بين الوعي بالظاهرة محل الانتشار وبين الانتشار نفسه. فالثورات العربية لم تنتشر بشكل أسرع مما انتشرت به ظواهر سابقة حدثت في فترات تاريخية مختلفة اتسمت بأشكال أبطأ من وسائل الاتصال. ومن ثم يمكن مقارنة حالات الانتشار التي حدثت في أعقاب الثورة الفرنسية سنة 1848، وسقوط النظام الشيوعي في بولندا سنة 1989، مع انتشار الثورات العربية بين الدول العربية وآسيا. وقد رأينا أن التطور الثوري في فرنسا قد انتشر في خلال فترة من ستة إلى تسعة شهور. كما أن سقوط النظام الشيوعي في بولندا قد انتشر في شرقي أوروبا في خلال ستة شهور. أما في حالة الربيع العربي، فإن الانتشار من الدول العربية إلى آسيا حدث على مدى خمسة شهور تقريباً. ومن ثم، فإن هناك اتجاهاً نزولياً في المدى الزمني لحدوث الانتشار. تزداد أهميته إذا تذكرنا أن انتشار الثورات العربية قد حدث في مساحة جغرافية أكبر كثيراً من المساحة التي انتشر فيها ربيع الأمم، وخريف الأمم. ومن المرجح إلى حد كبير أن يكون أحد مصادر هذا الاتجاه النزولي تطور تكنولوجيا الاتصال في الربع الأول للقرن الحادي والعشرين عنها في النصف الأول للقرن التاسع عشر.

(7) تنتقل الظواهر من القوى الكبرى إلى القوى الصغرى، أو بين القوى

الصغرى:

انتشرت الثورات العربية في دول آسيوية كبرى (بالمعايير الآسيوية) مثل الهند، وفي دول متوسطة مثل ماليزيا، ودول صغرى مثل ميانمار. وقد بدأت عملية الانتشار من دول صغرى إلى دول متوسطة في الوطن العربي (تونس إلى مصر)، وامتدت إلى آسيا بصرف النظر عن حجم الدولة. ومن ثم لا يبدو أن ثمة علاقة بين حجم الدولة ومدى تقبلها لانتشار الظواهر الخارجية. فالظواهر لا تنتقل بالضرورة من الدول الكبرى أو المتوسطة إلى الدول الصغرى، بل قد يحدث العكس.

(8) الأنظمة التسلطية أكثر قابلية لانتشار الظاهرة الثورية بها من الأنظمة

الديمقراطية:

انتشرت الثورات العربية في دول آسيوية ذات أنظمة ديمقراطية مثل الهند وماليزيا، وهو أمر لا يتفق مع توقعات النظرية الديمقراطية. ويعني ذلك أن الديمقراطية ليست بذاتها ضماناً ضد عدم انتشار التطور الثوري بالنظم التي تمثلها. فمن المهم أن تقترن الديمقراطية بالعدالة الاجتماعية، والتطبيق الديمقراطي الحقيقي، ولا سيما في الدول النامية. فقد كان انتشار الثورات العربية في الهند احتجاجاً على الفساد، وفي ماليزيا احتجاجاً على "النقص الديمقراطي". ومن ثم، فالديمقراطية معرضة بدورها لانتشار الظواهر الثورية فيها إذا كانت تلك الديمقراطية متقدمة لأحد عناصر التأسيس الديمقراطي.

ختام:

انتشرت الثورات العربية في آسيا، ولكن الانتشار لم يكن بالشكل نفسه الذي حدثت به هذه الثورات في بلاد العرب، ولم يؤد إلى النتائج ذاتها مثل تغيير الحكومات والعنف السياسي. ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن هذه الثورات، وإن قدمت نموذجاً للتغيير فإن النموذج سرعان ما تبخر نظراً للفوضى السياسية التي عمت في دولها، وهو ما أدى إلى نفور الآسيويين منها وحد من عملية الانتشار. فلكي يحدث الانتشار بقوة يجب أن تقدم الظاهرة المرشحة للانتشار نموذجاً صالحاً للآخرين. ولكن هذه الثورات زادت من وعي الآسيويين بأهمية الديمقراطية وممارسة الضغوط الشعبية لنيلها، وأدت إلى تحولات سياسية ديمقراطية، وإن كانت محدودة، في عدد من الدول الآسيوية، مثل ميانمار وماليزيا، وإلى التنبيه لحدود العملية الديمقراطية، كما حدث في الهند. ومع ذلك لا يمكن أن نعزو تلك التحولات إلى الثورات العربية بمفردها. فقد تمت تلك التحولات بناء على معضلات توجد في الدول الآسيوية، ولكنها تصاعدت وتفاقت متأثرة بالثورات العربية. فهذه الثورات لم تنشئ هذه التحولات من عدم ولكنها كشفت عنها وأعطتها زخماً معنوياً مهماً.

وقد أوضح اختبار الفروض التي قمنا باشتقاقها من نظرية الانتشار أن قوة انتشار الظواهر وسرعته تتحددان بناء على ثلاثة متغيرات، هي: التفاعلات الإيجابية السابقة بين الدولة التي نشأت فيها الظاهرة وتلك التي يحتمل أن تنتشر فيها، وأن يتوافر في الدول التي قد تنتشر فيها الظاهرة العوامل نفسها التي أدت إلى نشأتها،

بالإضافة إلى توافر تكنولوجيا اتصال متطورة. أما المتغيرات المتعلقة بالجغرافيا، والتشابه الثقافي، وحجم الدولة، ونوع النظام السياسي، فلم يكن لها تأثير ملموس على انتشار الثورات العربية في آسيا. بينما لم تمكننا الحالة الآسيوية من اختبار الفرض المتعلق بأهمية الظاهرة.

ولهذه النتائج دلالة عملية فيما يتعلق بممارسات الأنظمة السياسية. فكثير من الأنظمة ينطلق من افتراض "المنعة" تجاه التأثير بالعوامل الخارجية، وبخاصة تلك المتعلقة بالثورات والتحويلات السياسية الكبرى. ويتضح ذلك من استعراض الآراء التي قيلت في بعض الدول العربية والآسيوية عن عدم احتمال انتشار الثورة التونسية إلى مصر، ومن بعدها الثورات العربية عموماً إلى بلادها؛ مما أدى إلى اهتزازات سياسية مهمة في تلك الأنظمة راوحت بين انتقال التطورات الثورية إليها أو حدوث اضطرابات سياسية فيها. كذلك، فإن هذه النتائج تشير إلى أن الظاهرة الثورية الديمقراطية قد تنتشر في دول ديمقراطية؛ مما يؤكد أن الديمقراطية ليست بذاتها ضماناً لعدم انتشار التطور الثوري. فمن المهم أن يصحب التطور الديمقراطي عدالة اجتماعية، وممارسة ديمقراطية حقيقية.

المراجع:

- جمال سليم، وداليا رشدي. (2013). الطائفية والتدخل الخارجي: الاحتلال الأمريكي للعراق وبعود الطائفية السياسية في الوطن العربي. سلسلة دراسات إستراتيجية، رقم 237. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- روبرت دال. (2000). ترجمة: أحمد الجمل. عن الديمقراطية. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- عبد الله الأشعل. (2011). مصر الأقرب لتكرار سيناريو تونس. الشعب (القاهرة)، 16 يناير.
- علي الدين هلال. (2011). تونس ونظرية الأواني المستطرقة في السياسة العربية. الأهرام (القاهرة)، 22 يناير.
- فاطمة الشاعر. (2009). التهديدات الأمنية الجديدة في جنوبي وجنوبي شرقي آسيا وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي. "رسالة دكتوراه" مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- فير هوفستات. (2012). سيحل الربيع على روسيا، الشروق (القاهرة)، 13 مايو.
- محمد السيد سليم. (2013). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- محمد السيد سليم. (2011). هل تنتشر الانتفاضة التونسية في الوطن العربي؟. العربي (القاهرة)، 23 يناير.

- Carty, V. (2010). New information communication technologies and grassroots mobilization. *Information, Communication & Society*, 13, (2), 155-173.
- Currie, K. (2012). *Asia and the Arab Spring*. Institut Europeu de La Mediterrania (IEMED), Panorama, 294-296.
- Davidson, C. (2013). *After the Sheikhs: The coming collapse of the Gulf monarchies*. Oxford: Oxford University Press.
- Derichs, C., & Demmelhuber, T. (2014). Monarchies and republics, State and regime, durability and fragility in view of the Arab Spring. *Journal of Arabian Studies: Arabia, the Gulf, and the Red Sea* , <<http://www.tandfonline.com/loi/rjab20?open=4>> , (2), 180-194.
- Elkins, Z. (2008). Is Democracy Contagious? Diffusion and the dynamics of regime transition. In Peter F. Nardulli (Ed.). *International perspectives on contemporary democracy* (pp. 42-62). Chicago: University of Illinois Press.
- Friedman, E. (Ed). (1994). *The politics of democratization: Generalizing East Asian experiences*. Boulder: Westview Press.
- Gause III, G. (2013). *Kings for all seasons: How the Middle East's monarchies survived the Arab Spring*. *Brookings*. Analysis Paper, 24 September.
- He, B. (2014). China's responses to the Arab uprisings. In Amin Saikal and amitave Acharya (Eds.). *Democracy and reform in the Middle East and Asia: Social protest and authoritarian rule after the Arab Spring* (pp. 161-183). New York: I.B.Tauris.
- House, K. (2013). *On Saudi Arabia, its people, past, Religion, Fault lines, and future*. New York: Vintage.
- Huntington, S. (1991). *The Third wave: Democratization in the late twentieth century*. University of Oklahoma Press.
- Kaur, S., Tien, W., & Li, L. (2011). Social Networking and Bersih 2.0 Rally in Malaysia. *Asian Conflicts Reports*, 19, September-November, 10-12.
- Kellner, D. (2004). "Globalization, Techno-politics and Revolution." In J. Foran (Ed.). *The Future of revolution: Rethinking radical change in the age of globalization*. New York: Zed Books.
- Kocaman, A. (2012). The Arab Spring versus Inertia in Central Asia and the Caucasus. *The Washington review of Turkish and Eurasian affairs*, March; <<http://www.thewashingtonreview.org/articles/the-arab-spring-versus-inertia-in-central-asia-and-the-caucasus.html>> .
- Kocan, G., & Oncu, A. (2014). Anger in search of justice: Reflections on the Gezi revolt in Turkey. *Sociology of Islam*, 2, (3-4), 178-195.
- Kopstein J., & Reilly, D. (2000). Geographic diffusion and the transformation of the Postcommunist World. *World Politics*, 53, (1), 1-37.
- Kramer, A. (2012). Azerbaijan's leaders yield after a rare public unrest. *New York Times*, March 1.
- Kramer, A. (2012). Kazakhstan offers jobs in effort to appease oil workers. *International Herald Tribune*, 31 January.
- Lankina, T. & Getachew, L. (2006). A geographic incremental theory of democratization:

- territory, Aid, and democracy in post-communist regions. *World Politics*, 58, (4), 536-582.
- Loiko, S. (2012). "Thousands of Russians protest against Vladimir Putin in Moscow." *Los Angeles Times*, 26 February.
- Longman, L. (2005). "From Virtual Public Spheres to Global Justice: A Critical Theory of International Social Movements." *Sociological Theory*, 23, (1), 1-38.
- Lutz, J. (1989). "The diffusion of political phenomena in sub-Saharan Africa." *Journal of Political & Military Sociology*, March, 17 (1), 93-114.
- MacDonald, L., (Ed.) (1993). *The East Asian miracle: economic growth and public policy*. A World Bank Policy Research Report. Main Report (1). New York: Oxford University Press.
- Malashinko, A. (2013). Central Asia, the lessons of the Arab Spring." *Eurasia Outlook*. Carnegie Moscow Center (11 July).
- Markoff, J. (1996). *Waves of democracy*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge.
- Min, W. (2011). "Burma and the Arab Spring." *Asian Conflicts Reports*, (Council for Asian Transitional Threat Research), 19, September-November, 2-3.
- Muckenhuber, D. (2013). "Why has the Arab Spring skipped Central Asia (so far)?" *IPI Global Observatory*, 8 February.
- Nourzhanov, K. (2014). "Central Asia and the Arab Spring: Discourses of relevance and threat in the region." In Amin Saikal and Amitave Acharya (Eds.). *Democracy and Reform in the Middle East and Asia: Social Protest and Authoritarian Rule after the Arab Spring* (pp. 121-141). New York: I.B.Tauris.
- Pourmokhtari, N. (2014). "Understanding Iran's Green Movement as a 'movement of movements." *Sociology of Islam*, 2, (3-4), 144-177
- Rogers, E. (1962). *Diffusion of innovations*. New York: Free Press.
- Schwartz, M. (2011). Defying police crackdown, Kazakh protests continue. *New York Times*, 19 December.
- Shenker, J. (2011). Warning, Egypt could follow Tunisia. *The Age World*, 20 January.
- Steinberg, D. (2011). US pragmatic engagement with the New Burma. *Asian Conflicts Reports*, (Council for Asian Transitional Threat Research), 19, September-November, 6-7.
- Uhlin, A. (1993). Transnational democratic diffusion and Indonesian democracy discourses. *Third World Quarterly*, 14, (3), 517-544.
- Whitehead, L. (Ed.). (2001). *The international dimensions of democratization*. New York: Oxford University Press.
- Wilson, T. (2014). Democratization in Myanmar and the Arab uprisings. In Amin Saikal and Amitave Acharya (Eds.). *Democracy and reform in the Middle East and Asia: Social protest and authoritarian rule after the Arab Spring* (pp. 187-202). New York: I.B.Tauris.
- Wood, A. (2004). *Asian democracy in world history*. New York: Rutledge.
- Yasmeen, S. (2014). Pakistan and the Arab uprisings. In Amin Saikal and Amitave Acharya (Eds.). *Democracy and Reform in the Middle East and Asia: Social*

Protest and Authoritarian Rule after the Arab Spring (pp. 143-160). New York: I.B.Tauris.

Yom, S. (2012). The survival of the Arab monarchies. *Middle East Channel*, 12 November.

Zikibayeva, A. (Ed.). (2011). *What does the Arab Spring mean for Russia, Central Asia, and the Caucasus?*. Washington, D.C: Center for Strategic and Strategic Studies.

قدم في: سبتمبر 2015

أجيز في: يونيو 2016



